

(اقض) . وكان أصحابنا ينكرون قول أبي عمرو ، ويحتجون بهذا
الذي وضعناه " (١)

وكذلك خطأ الأزهري وردَّ عليه بمثل ما ردَّ ابنُ الأنباري (٢)
ومن النحاة مَنْ لا يَعدُّ (وَعَمَ ، يَعمُ ، عَمَ) أملاً مستقلاً بنفسه
بل إنَّ (يعم) عندهم محذوف من ينعم ، ولذلك أجازوا عَمَ مباحاً
بفتح العين وكسرهما ، كما يقال انعم وانعم ، وزعموا أنَّ بعضَ
العرب أشدَّ : ألا عَمَ مباحاً أيُّها الظلُّ البالي .
بفتح العين (٣)

ويقول الأزهريُّ معللاً لذلك : " كأنه لما كثر هذا الحرفُ في
كلامهم ، حذفوا بعضَ حروفه لمعرفة المخاطب به ، وهذا كقولهم
(لاهم) وتمام الكلام (اللهم) وكقولك (لَهَنَكَ) والأصل (الله انك) " (٤)

والرأي عندي أن هذا الفعل (عَمَ) إنما هو الأمر من الماضي
وعَمَ ، والمضارع يَعمُ ، قد التبس الأمرُ على أبي عمرو بن العلاء
عندما ظنه من عَمَى يَعمى ، مثل قَضَى يَقضى على ما بينه ابنُ الأنباري

(١) شرح القوائد السبع الطوال ص ٢٩٧ .

(٢) اللسان ج٦ ص ١٢٨ .

(٣) الخزانة ج١ ص ٦٠ بتصريف .

(٤) اللسان ج٦ ص ١٢٨ . ويلاحظ أنَّ بعضَ النحاة يَرونَ في (لهنك)
إبدالاً وليس اختصاراً ، فالاصل لأنك ثم أبدلت الهمزة هاء ،
وهذا متحققٌ عندهم في قولِ الشاعر :

لَهَنَكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوَسِيْمَةٍ * * * على هَنَوَاتٍ كاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا
أي لأنك . وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف ص ١٢٩ ، وشرح

القوائد السبع الطوال ص ٢٦ و ٢٦٥ .